



بحث مسحيّ حول الحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ملخص تنفيذي

تعتبر الحقوق الرقمية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان وفقاً للقانون الدولي.¹ أقرّ مجلس حقوق الإنسان (HRC) في قراره "تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها"² بأنّ "نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضاً على الإنترنت". ويوضح البند الـ 19 من القانون الدولي أنّ لكل شخص الحقّ في التعبير عن الرأي،³ ويشمل ذلك المنصات الرقمية.⁴ علاوة على ذلك، ينادي قرار رقم 2/23 لمجلس حقوق الإنسان حول دور حرية الرأي والتعبير في تمكين النساء الدول بضرورة "أن تعزز وتحترم وتكفل ممارسة النساء حرية الرأي والتعبير، على شبكة الإنترنت وخارجها، بمن في ذلك النساء العضوات، والنشاطات في المنظمات غير الحكومية".⁵

ونظراً لأنّ حالة حقوق الإنسان أخذت بالتراجع على الصعيد العالمي،⁶ وحيث أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجسد صورة سلبية بشكل خاصّ لوضع حقوق الإنسان الأساسية في المنطقة، بالتزامن مع تزايد القيود المفروضة على الفضاءات المدنية، وتزايد القوانين والإجراءات القمعية المستخدمة في جميع أنحاء هذه المنطقة. وعليه، يعاني المدافعون/المدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة من موجة اعتقالات وإدانات، وذلك في هجوم متصاعد على حقهم في التعبير عن الرأي، وكما يتعرّض هؤلاء المدافعون/المدافعات للخطر بسبب قوانين فضفاضة وغامضة تمّ تفصيلها لصالح الحكومة، وهي قوانين تسهّل إسكات المعارضة وسجن الناشطين/الناشطات.⁷

أهداف ودوافع هذا المسح

ينطلق هذا البحث من أنّ البنى الرقمية التحيّية متطورة جداً، إلا أن البنى التنظيمية أقلّ تطوراً، ممّا يؤدي إلى نشوء علاقة سلبية بين الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية، وحماية الحقوق الرقمية وحقوق الإنسان للمواطنين/المواطنات. ونتيجة لذلك، يجد المواطنون/المواطنات أنفسهم/أنفسهن خائفين/خائفات من استخدام التكنولوجيا، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعبير عن آرائهم عبر الإنترنت.

تمّ تصميم هذا البحث المسحيّ لتحليل الأبحاث المتوفرة حول سياسات وممارسات الحقوق الرقمية في كل من لبنان، والأردن، والمغرب، وتونس. وتمّ تسليط الضوء بشكل خاصّ على تحديد فرص تطوير السياسات والممارسات التي من المحتمل أن تحسّن ظروف حماية الحقوق الرقمية وحقوق الإنسان في المنطقة. علاوة على ذلك، يحلّل المسح أيضاً الفجوات في البحوث اللازمة، وذلك لإفادة الأبحاث المستقبلية على المستوى الإقليمي.

أجري هذا المسح من قبل حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ وشبكة الابتكار للتغيير في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، كجزء من مشروعها المشترك لبناء قدرات الشركاء الإقليميين في

¹ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. (2018). الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بند رقم 3- بيان شفويّ مشترك. (الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة). تمّ الاسترجاع من: <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session38/Pages/38RegularSession.aspx>

² Article 19. (2016). UNHRC: Significant resolution reaffirming human rights online adopted. تمّ الاسترجاع من: <https://www.article19.org/resources/unhrc-significant-resolution-reaffirming-human-rights-online-adopted/>

³ الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. تمّ الاسترجاع من: <http://www.un.org/en/universaldeclaration-human-rights/index.html>

⁴ Choudhury, Amrita; & AL-Araj, Nadira. (2018, July 6). Views & Perspectives on Gender Rights Online, For The Global South "Redefining Rights for a Gender Inclusive Networked future. Association for Progressive Communication (APC). Retrieved from: <https://www.apc.org/en/pubs/views-and-perspectives-gender-rights-online-global-south-redefining-rights-gender-inclusive>

⁵ Finnegan, Shawna. (2014). United Nations resolutions recognising human rights online. Association for Progressive Communications (APC). Retrieved from: <https://www.apc.org/en/blog/united-nations-resolutions-recognising-human-rights-online>

⁶ CIVICUS Monitor. (2018). People Power Under Attack: A global analysis of threats to fundamental freedoms. Retrieved from: <http://www.civicus.org/documents/PeoplePowerUnderAttack.Report.27November.pdf>

⁷ Sayadi, Emna. (2018, June 7). Free expression in MENA: death by a thousand cuts. Access Now. Retrieved from: <https://www.accessnow.org/free-expression-in-mena-death-by-a-thousand-cuts/>

- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث طوّر المركز الإقليمي لشبكة الابتكار للتغيير رؤيته لخلق فضاء مدنيّ حرّ ومحمي، وذلك ذمّن مهمته لبناء شبكة تعاونيّة ومبتكرة تجمع الناشطين / الناشطات ومنظمات المجتمع المدنيّ من أجل تسهيل وتبادل الخبرات والموارد بهدف مواجهة تضيق المساحات المدنية، وذلك من خلال:
- إنشاء نموذج تعاون بين منظمات المجتمع المدنيّ والمبادرين/المبادرات المجتمعيّين/المجتمعيّات وخبراء/خبيريات التكنولوجيا في المنطقة.
 - المبادرة لفحص العديد من الخدمات والأدوات المبتكرة المتعلّقة بالمناصرة الرقمية والنشاط الرقميّ.
 - ضمان التعاون والاستقلالية والاستدامة لأعضاء المركز الإقليمي للشبكة من خلال تعزيز الاستثمار بمراد الأعضاء.

صُمّم هذا البحث ليكون بمثابة قاعدة للمناصرة المشتركة وللضغط على شركات التكنولوجيا الدولية والحكومات، لضمان التزامها بالحقوق الرقمية، وخصوصاً الحق في حرية التعبير عبر الإنترنت. حيث يهدف البحث إلى مسح وتقييم حالة الحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى المشاركة في المناصرة، ورفع الوعي حول موضوع إغلاق الفضاءات المدنية وتقييدها عبر الإنترنت.

المنهج

تمّ تكليف فريق البحث من قبل حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعيّ لإجراء مراجعة أدبية شاملة للدراسات/الأبحاث المتوفرة/السابقة، المحليّة أو الإقليميّة، حول الحقوق الرقمية في لبنان، والأردن، والمغرب، وتونس، وإجراء مقابلات مع أصحاب الشأن في كل دولة من الدول المُستهدفة. يشمل ذلك خبراء/خبيريات تكنولوجيا وخبراء/خبيريات في مجال حقوق الإنسان من مؤسسات المجتمع المدنيّ والهيئات الحكوميّة، والقطاع الخاصّ والمُمولّين، وذلك من أجل مسح وتوثيق الإحصائيات والبيانات المتعلّقة بالحقوق الرقمية، وتحديد واقتراح توصيات بسنّ سياسات جديدة التي من شأنها تحسين وصول المواطنين إلى بيئة أكثر أماناً لممارسة حقوقهم الرقمية و حقوق الإنسان الخاصة بهم/بهن، وتحديد الفجوات الموجودة في الأبحاث والبيانات المتوفرة وتقديم توصيات لدراسة مستقبلية شاملة حول الحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأيضاً طلب التعقيبات من مختلف الشركاء على مسودة المسح خلال مرحلة الكتابة وتجميع البيانات، وذلك لضمان النهج التشاركيّ ومشاركة كل أصحاب المصلحة.

في البداية، حدّد فريق البحث قائمة بأسماء محتملة لأصحاب العلاقة المركزيّين، لإجراء مقابلات معهم في إطار عمليّة المراجعة المكتبيّة. حيث تمّ إجراء أربع مناقشات مع مجموعات العمل المركزة وشملت كل مجموعة 15 مشاركاً تمّ اختيارهم مسبقاً بناءً على خبرتهم ومشاركتهم ومعرفتهم وقدرتهم على استخلاص العبر بسياق الحقوق الرقمية في دولتهم. طلب من المشاركين في كل مجموعة عمل مركزة المشاركة بمواقفهم وتجاربهم المتعلّقة بالحقوق الرقمية، كما طلب منهم المشاركة بشكل كامل بالنقاش الجماعيّ لتزويد الباحثين بنظرة ليس فقط حول المواضيع التي يوافق عليها المشاركون، وإنما أيضاً لتحديد الاختلافات بالرأي وبالتجربة. تمّ توثيق ونسخ وتحليل الردود من أجل توفير فهم وتحليل أعمق للسياق الثقافيّ المحيط بالجوانب المختلفة للحقوق الرقمية عبر الدول المُستهدفة.

بالإضافة إلى ذلك، طرحت عشرة أسئلة على قانونيين/ات مهنيين/ات، ومدافعين/ات عن حقوق الإنسان، ومزوّدِي خدمات الإنترنت، وصحافيين/ات، ومؤسسات من المجتمع المدنيّ، في كل دولة من الدول المُستهدفة. حيث طرحت هذه الأسئلة خلال المقابلات والمجموعات البوريّة، وركزت الأسئلة على مجالات السياسة والإصلاح، والتحديات، والفرص، والأرشفة، والسياق، والبنى التحتيّة، والرقابة الذاتية، والديمقراطية، وحقوق الطفل، ومحاربة الأخبار المزيفة. وقام الميسر الذي قاد مجموعات التركيز بأخذ الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة بعين الاعتبار في عمليّة التحليل التي قادها، ويشمل ذلك النظر إلى السياسات والممارسات التي قادتها الحكومة وشركات التكنولوجيا، بالإضافة إلى البنى التحتيّة المتاحة للوصول إلى الإنترنت، وتوفير المعلومات المتعلّقة بالدولة، وتأثير الإعلام الاجتماعيّ على عمليّة تحديد السياسات في كل دولة الاستطلاع الذي أجري بين المنظمات الحقوقيّة ومنظمات المجتمع الأهليّ التي تعمل في الدول المُستهدفة هو مصدر المعلومات الرئيسيّ الثانويّ، والذي أجري من خلال مجموعات العمل المركزة. طلب من باحثين محلّيين كتابة قائمة تشمل عشر تصنيفات واعتبارات للجودة للتحقق من المعلومات. تُعدّ نتائج هذا البحث مرجعاً لجهود المناصرة المشتركة والمناطقية في المستقبل حيث تمّ تصميمها لمساعدة الناشطين/الناشطات ولاعبين آخرين في تحديد استراتيجيات أنجع لمناصرة حماية الحقوق الرقمية في كل واحدة من الدول قيد البحث، وعبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل.

محدودية البحث

في حين أنّ هذا البحث مُصمّم لفحص موضوع الحقوق الرقمية في كل من لبنان، والأردن، والمغرب، وتونس بشكلٍ كليّ، إلا أنّ ضيق الوقت وقلة المعرفة المعمقة والمعلومات المتوفرة حول الموضوع، والتي يمكن استخدامها في التحليل والفحص، شكلت محدودية لهذا البحث.

ركز الفريق في إطار هذا البحث على تصنيفات الحقوق الرقمية، والتي تمّ تطويرها من إصدار قوانين محلية ودولية حول مجموعة من الحقوق الرقمية التي على الدولة توفيرها وضمانها كحقوق طبيعية لمواطنيها، كما يجب التعامل معها كجزء لا يتجزأ من الحقوق الأساسية. تركّز الموارد المتاحة على أهمّ الحقوق الرقمية، وخصوصاً في الحالات التي يبدو فيها أنّ هناك نقص في السياسات والممارسات لحماية هذه الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر دراسات كافية ومُحدّثة وذات صلة، كما أنّ هناك معلومات مهمّة غير منشورة أو متاحة. لمواجهة هذه المحدودية، وقد تمّ استكمال عملية المراجعة المكتبية بأبحاث نوعية تشمل مقابلات مع خبراء في مجال الحقوق الرقمية، بالإضافة إلى استطلاع قصير. من الجدير ذكره أيضاً أنّ هذا البحث واجه صعوبات كثيرة في مسح العديد من الحقوق، وتعرّض لتحديات جدية للوصول إلى معلومات رسمية ومُفصّلة، وهذا الأمر يشبه الواقع المزري لحق الوصول إلى المعلومات والحق في إتاحة الأرشيفات الرقمية.

الاستنتاجات

يشمل تعريف الحقوق الرقمية الحقوق الأساسية، والتي تم الاستناد لها في تحليل وضع الحقوق الرقمية في كل من لبنان، والأردن، والمغرب، وتونس، كما أنّه أخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تؤثر على هذه الحقوق. تتمثل فائدة هذا النهج بأنه يوفر منظوراً كلياً للظروف والتحديات التي يواجهها الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنّه يدعم تطوير برامج مستقبلية للتعامل مع العقبات الرئيسية التي تحول دون حماية الحقوق الرقمية. تمّ التركيز على سياسات وممارسات الحكومات والشركات التي تخلق بيانات غير متكافئة وإقصائية ومُهدّدة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية. كما تمّ التركيز بشكلٍ خاصّ على استغلال الحكومات والشركات للتكنولوجيا الرقمية من أجل زيادة قوتها في حين تفشل المؤسسات الإعلامية والأكاديمية في تغطية ودراسة مواضيع تتعلق بالحقوق الرقمية، والخطر المتزايد على الحقوق الرقمية للأشخاص الذين يعيشون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الإطار القانوني المتبع لحماية الحقوق الرقمية في لبنان، والأردن، والمغرب، وتونس غير كافٍ. ففي حين اتّخذت تونس خطوات كبيرة لحماية خصوصية مواطنيها/مواطناتها من خلال تكريس الحق في الخصوصية في دستورها الجديد، لم تتطرق أيّ دولة أخرى في هذا المسح إلى موضوع الحق في الخصوصية بطريقة تحمي المواطنين بطريقة مرضية. بدلاً من ذلك، تمّ تمرير عدّة قوانين غامضة ومتناقضة تفشل في تحديد وحماية الحقوق الرقمية بشكلٍ لائق. هذا الأمر مقلق بشكلٍ خاصّ حيث أنّ الحكومات والشركات على حدٍ سواء تدفع المواطنين لاستخدام تقنيات رقمية للوصول إلى خدمات أساسية، مثل الصحة والتعليم. أصبح هذا الوضع ملحقاً أكثر بسبب وباء الكورونا الذي خلق حاجة ملحة أكثر لأن يكون المواطنين/المواطنات على اتصال بالإنترنت، كما حفز المؤسسات والشركات والمنظمات لرقمنة عملها. هناك خطر كبير بأن يستمرّ الضغط في هذه المنطقة نحو الرقمنة في تجاوز الضغط نحو التشريع، كما هو الوضع على المستوى العالمي، وأن تعرّض الحقوق الرقمية للأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لانتهاك متزايد.

يسعى هذا المسح لتحديد الطرق التي بإمكان لبنان، والأردن، والمغرب، وتونس أن تخلق بيئة أفضل لحماية الحقوق الرقمية وحقوق الإنسان. نظراً لمحدودية المعلومات المتاحة للجمهور، تمّ تحديد التالي من خلال استعراض مكتبيّ مكثف للأبحاث والدراسات والاستطلاعات السابقة، والبيانات الوطنية المتاحة، ومن خلال الاستطلاع والمجموعات البورية التي شارك بها الخبراء، والتي عُقدت من خلال هذا المسح:

- 1. الحق في الوصول إلى الإنترنت:** يركّز هذا الفصل حول البنى التحتية الرقمية المطلوبة كي يتمكن المواطنون من الوصول إلى الإنترنت. يشمل هذا الوصول عبر أجهزة الكمبيوتر، والحواسيب المحمولة، والأجهزة الخليوية، بالإضافة إلى الوصول إلى أنواع مختلفة من خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض والخليوي. يتطرق هذا الفصل أيضاً إلى القدرة على تحمّل تكاليف الوصول إلى الإنترنت وفهم الفجوة الرقمية الموجودة بين المواطنين، وكيفية التغلب على هذه الفجوة.
- 2. الحق في الخصوصية:** حاولت عدّة دول في هذا البحث التطرق إلى مواضيع لها علاقة بالخصوصية، إن كان ذلك من خلال الدستور، أو من خلال القوانين. تشمل هذه المحاولات حق الفرد في الخصوصية، والتي تتضمن معلوماته الشخصية، وبياناته عبر الإنترنت ونشاطه في اتصالات ومراسلات أخرى. هناك اهتمام خاصّ بالاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المراقبة، من قبل الحكومات والشركات على حدٍ سواء، لاكتساب المزيد من الموارد والقوة والسيطرة على المواطنين، بالإضافة

- إلى القيود المفروضة على استخدام التشفير والتدابير الوقائية التي بإمكان الأشخاص استخدامها من أجل حماية حقهم في الخصوصية.
3. **الحق في أن النسيان الرقمي:** تظل معظم المواد الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قابلة للاسترجاع على الشبكة، مما يجعل الأشخاص عرضة للمراقبة، وبسهولة. على الرغم من أن دول مثل تونس والأردن متقدمتان في هذا الشأن، حيث كان تونس البلد العربي الأول الذي ناقش هذا الحق في الإطار القانوني، فيما أعلن الأردن عن شراكة مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إلا أن التدابير المتعلقة بهذا الحق غائبة تمامًا في لبنان والمغرب.
4. **الحق في الوصول إلى المعلومات:** على الرغم من أن التشريع في الأردن وتونس يحمي الحق في الوصول إلى المعلومات التشريعية، هناك نقص في الوعي العام حول استخدام هذا الحق بنجاحة. مع ذلك، تزايد مجهود المناصرة في السنوات الأخيرة على المستوى الإقليمي حيث اجتمعت مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المحاربة للفساد والصحافيون من أجل دعم اعتماد قوانين منالية المعلومات.
5. **الحق في الوصول إلى الاقتصاد الرقمي:** الوصول إلى الاقتصاد الرقمي هو جزء مهم في تطوير الدول التي يتطرق إليها هذا البحث. مع ذلك، لبنان هو البلد الوحيد الذي سنّ قوانين تتعلق بالتجارة الإلكترونية. بالمثل، لدى الأردن أحكام متفرقة تتناول موضوع التجارة الإلكترونية. ولكن، لا يوجد لدى تونس والمغرب أي إطار قانوني يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم تطور هذه الدول بشكل أفضل.
6. **الحق في حرية التعبير:** على الرغم من أن الدستور يحمي الحق في حرية التعبير، نجحت السلطات في الدول الأربعة إيجاد طرق مختلفة لإسكات وتهميش ومعاينة الأصوات المعارضة والممانعة، وذلك عن طريق استغلال ثغرات في قانون العقوبات وقانون الصحافة، أو عن طريق خلق استثناءات من خلال تطبيق قوانين طوارئ أو قوانين مكافحة الإرهاب. وسعت هذه الدول أيضًا سيطرتها على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضًا على مزودي خدمات الإنترنت، وذلك من خلال ملكية شبه حكومية (كما هو الحال في تونس والأردن)، أو من خلال التأثير والانتماء السياسي (كما هو الحال في لبنان والمغرب). ولكن، يُعتبر المجتمع المدني عُصراً أساسياً في مكافحة الرقابة في الدول الأربعة، وخصوصاً في تونس، إما من خلال مراقبة الدولة، أو من خلال الاحتجاج على القوانين والسياسات التقييدية، والمطالبة بالإصلاح.
7. **خطاب الكراهية، التمييز والتحرش الجنسي:** يتزايد خطاب الكراهية والعنصرية والعنف القائم على الجندر في كل الدول التي تمت دراستها، مما يجعل الحال صعباً بشكل خاص بسبب وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في عدد من الدول التي تمت دراستها. في حين أن هناك بعض القوانين التي تركز على تناول موضوع العنصرية وخطاب الكراهية، في تونس مثلاً، إلا أن هذه القوانين لا تحمي كل الأقليات، وخصوصاً مجتمع الميم. تجرّم قوانين أخرى خطاب الكراهية، مثلاً، قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن، إلا أن تعريف خطاب الكراهية غامض ويمكن التلاعب به بسهولة لإسكات المعارضين. هناك أيضاً قوانين قليلة جداً توفر الحماية ضد العنف عبر الإنترنت القائم على الجندر.
8. **الأخبار المزيفة:** منذ بداية جائحة الكورونا، تنتشر حول العالم إلى حد كبير معلومات غير موثوق بها ومزيفة. شرّح كل من تونس والأردن قوانين لمكافحة الأخبار المزيفة، ولكن التعريفات التي تظهر في هذه القوانين هي تعريفات واسعة عادةً، وتعتبرها منظمات حقوق الإنسان محاولة من الحكومة لتقييد حرية التعبير. لا تزال البلدان الأخرى تفتقد الإطار القانوني لحماية الجمهور من الأخبار الكاذبة ولتوفير معلومات دقيقة تعتمد على الأدلة. مع ذلك، كانت هناك جهود من قِبل المجتمع المدني لمواجهة انتشار المعلومات الكاذبة عن طريق مواقع ومبادرات للتحقق من المعلومات.

توصيات

توعية حول الحقوق الرقمية والإعلامي والتثقيف

هناك حاجة لزيادة وعي الجمهور، وصانعي القرار، وأصحاب السلطة، ليفهموا بشكل أفضل حقوقهم الرقمية وكيفية حماية هذه الحقوق من خلال سياسات وممارسات الحكومة، والإعلام، والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية. هناك

<p>حاجة أيضًا للاستثمار في التنقيف الإعلامي، وخصوصًا في المناطق الريفية في هذه المنطقة، والتي تعتبر عادةً محرومة من هذه الفرص.</p>	
<p>على مزودي الإنترنت احترام حيادية الشبكة وأن يكونوا شفافين بشأن سياسات وممارسات إدارة المرور والمعلومات التي يتبعونها. على صانعي السياسات والمشرعين تشجيع تنافس أسواق النطاق العريض لتقليل تكاليف الوصول إلى الإنترنت. على مزودي خدمات الإنترنت الاستثمار في تطوير وتوسيع البنى التحتية لإتاحة الإنترنت بتكلفة معقولة للمواطنين العاديين ذوي الدخل المتوسط.</p>	<p>الوصول إلى الإنترنت</p>
<p>هناك حاجة لأن تتبنى الحكومات قوانين تحمي الحق في الوصول إلى المعلومات، بحيث تشمل أدنى حد من الاستثناءات فيما يتعلق بالأمن القومي أو المصلحة العامة. يجب أن تمكن القوانين أي شخص من أن يقدم طلبات للوصول إلى المعلومات دون التعريف عن نفسه بشكل قانوني، وبأدنى حد من التكاليف، أو دون تكاليف بتاتاً. يجب أن تتيح القوانين أيضًا إمكانية الحصول على إجابات خلال 20 يوم كحد أقصى. يجب أن يخضع من ينتهك الحق في الوصول إلى معلومات إلى عقوبات تأديبية وجنائية.</p>	<p>الوصول إلى المعلومات</p>
<p>هناك حاجة لخلق منظومة ثقة للمعاملات الاقتصادية عبر الإنترنت. على الحكومات أيضًا تشريع قوانين تتعلق بالتجارة الإلكترونية، والتي ترسخ إطارًا قانونيًا قويًا يتعلق بالنشاط الاستهلاكي، وبتجارب زبائن جديدة، بحيث تخلق فرصًا جديدة للمصالح الكبيرة والصغيرة، وأيضًا لجلب جديد من التجار الذين يبيعون بالتجزئة.</p>	<p>الوصول إلى الأسواق الإلكترونية</p>
<p>على الحكومات أن تضمن أن تكون السياسات والممارسات المتعلقة بالخصوصية والبيانات وتطويرها مفتوحة للجمهور، وأن تُشرك العديد من أصحاب المصلحة. يشمل هذا تأسيس قوانين تتعلق بالخصوصية، وآليات إنفاذ القوانين وتشجيع تطوير قواعد سلوك وبرامج زيادة الوعي للمؤسسات والأفراد، بحيث أنها لا تميز ضد أي شخص. في حال فشل الامتثال لهذه القوانين، على الحكومات توفير تدابير لائقة.</p>	<p>قوانين الخصوصية</p>
<p>على القوانين والإرشادات والتدابير المتعلقة بالبيانات الشخصية أن تتناول موضوع كيفية تجميع وتخزين ومعالجة ونشر البيانات. على الشركات الخاصة أن تكون شفافة وأن تكشف متى تحصل على البيانات الشخصية. يجب أن تكون عملية تجميع البيانات محدودة، وأن يتم الحصول على البيانات بشكل قانوني، وبموافقة مسبقة، وأن تكون جزءًا من برنامج إدارة الخصوصية الذي يضمن حماية البيانات الشخصية. يجب أن يحق للأفراد أيضًا الحصول على معلومات عن بياناتهم.</p>	<p>حماية البيانات</p>
<p>يجب أن تكون القوانين المتعلقة بالأمن القومي والنظام العام معروفة للجمهور. يجب تقييم سياسات وممارسات المراقبة ومكافحة الإرهاب بحسب امتثالها للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أو أن يتم إصلاحها وفقًا لذلك. على الحكومات ألا تُضعف أو تقوض معايير التشفير، أو منع أو تقييد وصول المستخدمين للتشفير، أو عليها سن قوانين تطالب الشركات بتوفير خدمات تشفير.</p>	<p>قوانين الأمن القومي والمراقبة</p>
<p>يجب اعتماد الهوية الرقمية على أساس طوعي عندما تعمل البنية التحتية وإطار الأمن السيبراني كما يجب، ويجب ألا تكون إلزامية كي يصل الأشخاص إلى الخدمات الأساسية. يجب جمع وتحويل الحد الأدنى من البيانات للتقليل من الضرر في حال كشف البيانات. كما يجب ألا تكون المعلومات البيومترية إلزامية لتلقي المساعدة أو الخدمات.</p>	<p>الهوية الرقمية</p>
<p>من الضروري أن يتمتع الأفراد بحق مسح بياناتهم وبحق الاعتراض على معالجة بياناتهم الشخصية مقابل قواعد البيانات التي عبر الإنترنت. يجب إعلام المستخدمين حول حقهم في بياناتهم الشخصية، وأن يتمكنوا بإمكانية الوصول إلى معلومات حول حقهم في أن يُنسوا. على الحكومات أيضًا أن تسن سياسات صارمة لحماية هذا الحق.</p>	<p>الحق في أن تُنسى</p>
<p>على الحكومات إلغاء جميع التشريعات التي تسمح بفرض تقييدات جائرة وغير متوازنة على حرية التعبير. على الحكومات أيضًا أن تنشر بيانات بشكل منظم ومُتاح يكشف حجم وطبيعة وهدف كل الطلبات التي توجهها الحكومة للشركات، والتي تؤثر على حرية المستخدمين بالتعبير وعلى خصوصيتهم. يجب أن تُطالب الشركات قانونيًا بكشف معلومات مهمة وشاملة حول الإجراءات التي تتخذها، والتي من شأنها أن تؤثر على حرية التعبير للمستخدمين.</p>	<p>حرية التعبير</p>
<p>يجب أن تعالج قوانين محددة العنصرية، والتمييز، والعنف القائم على الجندر، والتمييز الإلكتروني، كما يجب تطبيق هذه القوانين بإشراف هيئات مستقلة. يجب الاهتمام بشكل خاص لكيفية مساهمة بعض القوانين للتمييز، وذلك من خلال استثناء أشخاص معينين، كأفراد مجتمع الميم مثلًا.</p>	<p>العنصرية، خطاب الكراهية، والعنف القائم على الجندر</p>

الأخبار المزيفة

تحتاج الحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تطوّر خططًا للتواصل وقت الأزمات، من أجل توفير استجابة فورية للمعلومات المضلّلة. يجب أن يكون التواصل ما بين الحكومات والجمهور شفّافًا. هناك ضرورة للنتقيف الإعلامي في المدارس، ولحملات تشجّع ممارسات مشاركة المعلومات بشكلٍ مسؤول، ولتحديد مسؤوليات شركات التكنولوجيا في مكافحة الأخبار المزيفة. يجب تحديث قوانين مكافحة الأخبار المزيفة بالتشاور مع المجتمع المدني، لضمان حماية القوانين للمواطنين دون المسّ بحقوقهم الأساسية، كالحقّ في حرية التعبير.